

## دعوى

القرار رقم (VD-2021-880)

الصادر في الدعوى رقم (V-17487-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

## المفاتيح:

الإقرار الضريبي - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض.

## الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الإقرار الضريبي للربع الأول والثاني لعام ٢٠١٨م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار. ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٩) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠٢١هـ.

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٠٥/١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٥م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (... ) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧-V-١٧٤٨٧) بتاريخ ٢١/٠٦/٢٠٢٢م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة

... للمقاولات العامة بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على الإقرار الضريبي للربع الأول والثاني لعام ٢٠١٨م.

وحيث أوجزت المدعي عليها ردها على أن « نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه « يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: - إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إطالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه....» وحيث أن إشعار الإلغاء التلقائي المتعلق بالفترة الضريبية للربع الأول لعام ٢٠١٨م، صدر بتاريخ ١٦/١٩/٢٠١٩م، وإشعار رفض الاعتراض المتعلق بالفترة الضريبية الرابع الثاني لعام ٢٠١٨م صدر بتاريخ ٦/١٩/٢٠١٩م، وتاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو ٢١/٦/٢٠٢١م، ليكون فارق عدد الأيام من تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من النادلة الشكلية يضحي القرار الطعن محضناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٥/١٠/٢٠٢١هـ الموافق ١٤٤٢/١١/٥هـ انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... أصلة عن نفسه موجب هوية وطنية رقم (...), ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...), وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صحيفة الدعوى وما لحقها من ردود أجاباً بالنفي.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣/٢٠١٨) وتاريخ ٢٠١٨/١١/٥هـ وتعديلاته، وعلى الائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٤/١٢هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الإقرار الضريبي للربع الأول والثاني لعام ٢٠١٨م، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/٢٠١٨) وتاريخ ٢٠١٨/١١/٥هـ، وحيث أن النظر في

مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ العلم به وحيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة: أنه «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهايّاً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». وحيث أن الثابت أن المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ١٦/١٠/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قدّمت بعد فوات المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة.



## القرار:

### ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى المقامة من ... هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة ... للمقاولات العامة بموجب السجل التجاري رقم (...), شكلاً لفوات المدة النظامية. صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهايّاً وواجب النفاذ بعد انتهاء المدة.

**وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**